

## في السؤال المستأنف حول الدين والدولة

الشيخ حسين شحادة

كلمات مفتاحية: الدين، الدولة، القطر، الفصل بين الدين والدولة، الخلافة، الاجتهاد.

من غير الواضح حتى ظهور الدولة القطرية والعلمانية أن تجري بحوث الفصل في مناخات العدائية بين طرفين خُيل لكل واحد منهما أنه البديل النقيض للآخر، دون أن نلتفت الى أن تقاطعًا ما يصح أن ينشأ بينهما فيما لو استبدلنا مفهوم فصل الدين عن الدولة بمفهوم تمييز الدولة عن الدين وتمايز الدين عن الدولة... ذلك أن ردة الفعل الدينية على مقولة هذا الفصل انتهت من حيث تدري أو لا تدري إلى اقتراح شعار الاندماج الذي يخلط بين وظيفة الدين ووظيفة الدولة. وفي غياب الوعي الموضوعي لكلتا الوظيفتين لم نحسم بعد في عالمنا العربي إشكال الإجابة المثيرة للجدل حول أيهما يستحق شرف إدارة الآخر، هل الدين هو الذي يدير الدولة؟ أم أن الدولة هي التي يفترض أن تدير الدين؟ وتاليًا ما هي مفهومات هذه الإدارة حتى نرتكز عليها في تأكيد نظرية التمايز والتقاطع بين مهمات الدولة ومهمات الدين؟ ما يعني ضرورة فتح الأبحاث والدراسات الجديدة هذه المرة لا على اختزال مشكلة علاقة الدين بالدولة بنظرية القطع بينهما وإنما على صياغة هذه العلاقة في ضوء إعادة تنظيمهما بعد عقود من الحصار المتبادل في مجتمع لا يستطيع إنجاز شروط النهضة من غير تصحيح الإجابات العلمية التي تعترف أساسًا بحق المجتمع في الدفاع عن هويته الثقافية والدينية.

ولكي لا يفهم من شعار فصل الدين عن الدولة إكراه المجتمع على التنكر لانتمائه الروحي والحضاري، يجدر بنا التأسيس لمشروع الدولة العلمانية المؤمنة لردم الهوة الفظيعة بين روح المجتمع وجسده. فلا الدولة الحديثة تريد ابتلاع الدين وتأميمه، ولا الدين السماوي يريد اختزال رسالة الإنسانية العالمية في حدود إطار الدولة وشكلها...

وأراني أزعم أن اختلاف المسلمين بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، لم يكن اختلافًا دينيًا على علاقة الدين بالدولة، وإنما هو اختلاف دنيوي على علاقة الدولة بالمجتمع. يومها لم يكن بين يدي الخلافة الجديدة سوى مصدرين لإنتاج أسلوب الإدارة والحكم.

أحدهما: الخبرة النبوية الشريفة فيما يصطلح عليها الفقهاء بسنة الرسول وسيرته.

وثانيهما: النص القرآني بوصفه المرجع الوحيد لتفهم رؤية الحاجات المستجدة لبناء الدولة والمجتمع. أي أن مصطلح - إسلامية الدولة - اقترن منذ البداية بملاسات نشوء هذه الدولة الفتية والتي لم تكن تملك إزاء توسعها إلا الاحتماء بمرجعية القرآن والسنة المطهرة لصوغ نظامها السياسي والاجتماعي، ولم يكن بوسعها إزاء التطور السريع من وسط آسيا إلى شمال أفريقيا إلا أن تستعين باجتهادات الفقهاء

لمواجهة تحديات الواقع وأسئلته. وبمعزل عن القيم الأخلاقية والإنسانية من تلك الاجتهادات النوعية فإن أنظمة الحكم التي تأطرت بفتاوى الفقهاء كانت نتاجًا واضحًا لعقل الاجتهاد الذي يخطئ ويصيب. ولم يشكل هذا العقل خطرًا على مشروع الدولة إلا مع نشوء ظاهرتين:

إحدهما: ظاهرة انغلاق الاجتهاد على النزوع الطائفي والمذهبي الذي أنتج في بعض حالاته نزوعًا إلى حزبية سياسية قائمة على تخوين الآخر وتكفيره.

وثانيهما: ظاهرة انغلاق الاجتهاد على النزوع التاريخي الذي أنتج هو الآخر في بعض حالاته نزوعًا إلى تخوين التطوير وتكفير الحداثة باسم الدين.

ثم ما لبث هذا الاجتهاد المغلق أن بدأ يحفر خنادق الفتن بين الدولة والمجتمع بشعارات التعصب لمفاهيم ومصطلحات غامضة، هي في الأساس موضوع نقاش واختلاف بين الفقهاء. وضمن هذه اللفتة يجدر بنا أن نضع فاصلة جوهرية بين قضية الاحتجاج على نهج الدولة ومشروعية هذا الاحتجاج حتى لو كانت هذه الدولة إسلامية، وبين قضية الاعتراض والاحتجاج على شكل الدولة الحديثة التي تحمل في بعض نماذجها جلّ خصائص القيم الإسلامية في الحرية والعدالة والمساواة. ومع شيوع الالتباس بين هاتين القضيتين في الخطاب السياسي الإسلامي نعتزف بضرورات البحث عما هو إيجابي في شعار فصل الدين عن الدولة لتؤكد من خلاله خطأ حشر الدين في طابق من طوابق الدولة ومبانيها، لأنه بحكم رسالته السماوية ينفصل عن الدولة ليتصل بمشروعها المرتكز على الهوية الحضارية والثقافية للمجتمع، وكأن أزمة السجال بين الدين والدولة ناتجة أساسًا من الاختلاف والراهن بشأن تعريف الدين وتعريف الدولة.

وما من شك في أن تحليلًا دقيقًا لتعريفهما سيسمح لنا بإعادة هيكلة العلاقة بينهما في ظل التغيرات والتحويلات التي فرضتها اجتياحات العولمة لواقع الدولة المستباحة والدين المستباح. ذلك أنّ التحديات الراهنة تجاوزت إشكال الانفراد بالسلطة والاختلاف عليها لتتصدم الدين والدولة معًا في مشروعهما المشترك فيما نشهده من حرب أمريكية علنية ضد هويتنا الثقافية... وفي دلالة هذه الحرب سيظهر عنف الخطاب الديني ضد الدولة شريكًا في التواطؤ ضد المكونات الأساسية لهويتنا ويمكن الإشارة لإلغات العقل العربي والإسلامي إلى ما حدث في ماضي الاحتلال لبلادنا من أبشع صور الاستغلال للدين على مسارح أرضه ومنابته، حيث الترويج لنظرية من أخطر النظريات التي تمس جوهر الدين ومضمونه مفادها أن إقامة الدين مشروط بإقامة السلطة السياسية الحاكمة باسم الدين لينتهي مشهد الصراع على إقامة هذا الدين السياسي إلى صراع بين حركات دينية تقدم نفسها كمرجعية - للحق - وبين الدولة مرفوضة على أساس أنها الباطل. تراكمت بواعث العنف الديني الذي لا يريد أن يفهم من مصطلح - إقامة الدين - إلا بالاستحواذ على مواقع السلطة والوصول إليها، دون أن يرى الخطط الجاهزة للاحتلال الجديد الذي يغذي دوافع هذه الانشطارات التي تفتك

في العمق بوحدة الدين والدولة والمجتمع.

ويبدو لي أن تشويه صورة الدين وصورة الدولة إلى الحد الذي يصبح إلغاء الدولة فريضة دينية، وإلغاء الدين فريضة علمانية، هو من أخطر التحديات التي تهدد مفهوم الهوية الوطنية بوصفها الحاضن الأول لهويتنا الحضارية. فيما المجتمع يزرع تحت وطأة الحصار والاحتلال ومع إيماني بوجوب البحث في أزمة بناء الدولة الحديثة وأزمة بناء الدين فأني أدعو إلى رد الاعتبار لمشروع وطني يؤسس لنهوضنا المرتجى على قاعدة الاعتراف بأن واقع التعددية الدينية وواقع التعددية المذهبية في مجتمعنا العربي لا تسمح على الإطلاق بإقحام الدين في بنیان الدولة، ولا بديل لنا إلا بالاعتماد على مرجعية التعاقد الوطني الاجتماعي لتحسين وحدتنا بالتكافل والتضامن لا سيما في هذه اللحظة التاريخية التي يتمهـى بها مشروع الدولة بمشروع الدين تحت راية الوطن المقاوم لجميع أشكال الهيمنة والاحتلال. وبذلك تغدو إقامة السيادة والاستقلال على قيم المواطنة وحقوق الإنسان هي التحلي الأبرز لحضور معنى الدين في الدولة ومعنى الدولة في الدين في حلبات الدفاع عن سيادة الدولة وإنسانية الدين وكرامة المجتمع.